

## محددات الإصلاح السياسي

د. سعاد عمير

أستاذ محاضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تبسة

### مقدمة

تبدو المنطقة العربية أقل المناطق الإقليمية تأثراً برياح التغيير والديمقراطية، بالرغم من الثورة الكونية متعددة الأبعاد التي يشهدها العالم، حيث مازال يسيطر على معظم الدول العربية، وفي مقدمتها الجزائر، نخب سياسية حاكمة تقليدية تولي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة، مستخدمة في ذلك عدة وسائل تدرج من صور الديمقراطية المنقوصة، إلى ظواهر الاستبداد المقنع في البعض منها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أصبح التحول نحو الديمقراطية وتحقيق الإصلاح السياسي هو المطلب المطروح على الساحة السياسية العربية عموماً، و الجزائرية خصوصاً، في الآونة الأخيرة. وتتباين عوامل ومحددات الإصلاح السياسي، كون هذه الأخيرة بمثابة الطاقة التي تساهم في دفع هذه العملية، ويرجع هذا الاختلاف إلى عدة أسباب أهمها عدم وجود مفهوم دقيق للإصلاح، وعدم تحديد مضمونه وأبعاده ومداه، ونطاقه والأهداف والنتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

ويتناول مضمون هذا البحث دراسة محددات الإصلاح السياسي، وإلى أي مدى يمكن الوصول إلى وضع أسس ومبادئ عامة لتحقيقه لتكون بمثابة المنهج المساعد لكل دولة تسعى إلى بلوغ مراميها المنشودة، وقد تم تقسيم هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي.

ثانياً: عوامل الإصلاح السياسي.

ثالثاً: آليات الإصلاح السياسي.

رابعاً: آثار ونتائج الإصلاح السياسي.

### أولاً : مفهوم الإصلاح السياسي

يعد الإصلاح السياسي من المصطلحات المرنة ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، لذلك سنحاول ضمن هذه الدراسة البحث في أبعاده، هذا المصطلح وعلاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة بالعلوم السياسية.

### 1/ تعريف الإصلاح السياسي

يعتبر الإصلاح السياسي من أكثر المفاهيم مرونة السبب في ذلك اختلاف مضمونه من مجتمع إلى آخر، من جهة، ومن زمن إلى آخر في ذات المجتمع، من جهة أخرى، فضلاً عن تعدد مجالاته تبعاً لتعدد مجالات النظام السياسي في الدولة، ويقصد بالإصلاح لغة التقويم والتغيير نحو الأفضل، أي إزالة الفساد بين القوم، والتفريق بينهم، وهو نقيض الفساد، وهو التغيير إلى استقامة الحال، على ما تدعو إليه الحكمة، ومن هذا يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه، وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ((وَأَيُّ قَبِيلٍ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ))<sup>(1)</sup>

، وقوله مخاطباً فرعون : ((فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْبِطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ ۗ إِنَّ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ))<sup>(ii)</sup>.

**ويعرف الإصلاح اصطلاحاً :** (قاموس "أكسفورد") بأنه "تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، وإزالة بعض التعسف أو الخطأ". وهو يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار، في حقل معين من حقول النشاط الإنساني. أما (قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية 1988) فإنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"، كما عرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها".

وعليه، يعد الإصلاح السياسي ركناً أساسياً من الأركان المرسخة للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية<sup>(iii)</sup>.

ومن أهم مقاصد الإصلاح السياسي، إذا، القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسساتية السياسية، وأساليب عملها وأهدافها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، بهدف زيادة فاعليته وقدرته على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة<sup>(iii)</sup>.

أي أنه يدل على جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وبهدف السير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وبشكل ملموس عن طريق بناء النظم الديمقراطية<sup>(iv)</sup>.

## 2 / بعض المفاهيم المرتبطة بالإصلاح السياسي

- **التحول الديمقراطي:** ويقصد به التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويتضمن مجموعة من المراحل التي تبدأ بزوال النظام السلطوي وظهور ديمقراطية جديدة وترسيخها لذلك يمكن القول أن الإصلاح السياسي يمثل البيئة الملائمة لبدء عملية التحول الديمقراطي .

- **النهضة :** يقصد بها تلك الحركة المجتمعية التي تهدف إلى إكساب الحضارة القومية قدرتها على إنتاج المعارف، في تعامل متكافئ مع الحضارات الأخرى، وفي تعريف النهضة يشير الأستاذ محمد عابد الجابري في كتابه "إشكاليات الفكر العربي المعاصر" "أن نهض معناه أن نتمدن، وأن نتمدن معناه أن نواكب عصرنا، وأن نساير تطوره وتقدمه".

ولقد ارتبط مفهوم الإصلاح بالنهضة لدى العديد من المفكرين كعبد الرحمن الكواكبي (1854- 1906) وجمال الدين الأفغاني (1839- 1897)، على اعتبار أن كلا المفهومين يتسم بالمرونة والشمولية ويخلق البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي.

- **الثورة:** هي الحدث الذي يهدف إلى التغيير الجذري للمجتمع، واستبدال النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقانوني بنظام آخر، يكون أكثر ملائمة لتحقيق حياة عامة أفضل للمجتمع والدولة<sup>(v)</sup>، ويحدث ذلك عندما تكون القيم الموجودة في المجتمع غير مقبولة، وهذا التغيير يكون بواسطة الشعب، ولهذا يمكن القول أن الثورة تمثل البيئة الملائمة لعملية الإصلاح السياسي .

- **الانقلاب:** يقصد بالانقلاب استعمال القوة من قبل فئة مدنية أو عسكرية ضد السلطة القائمة من أجل الاستيلاء على الحكم<sup>(vi)</sup>، والوصول إلى السلطة، دون قصد إحداث تغيير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أن قيام سلطة جديدة عقب الانقلاب قد يؤدي إلى تغيير الأوضاع القائمة، وأن البعد الإصلاحية لهذا التغيير قد يتحدد بناء على أهداف السلطة الجديدة المنشأة على إثر الانقلاب.

### 3 / الأصل التاريخي لفكرة الإصلاح السياسي :

كانت فكرة الإصلاح على الرغم من قدمها<sup>(\*)</sup> وما تزال الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للعديد منهم مكيافلي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدثت مكيافلي في كتابه الشهير «الأمير» عن أهمية الإصلاح وصعوبة خلق واقع جديد، ومع ذلك لم تتوقف حركة الإصلاح في العالم، حيث جاءت الثورة الفرنسية 1789، وغيرها من الحركات السياسية كلها بهدف تحقيق الإصلاح السياسي<sup>(vii)</sup>.

أما في الوطن العربي فإن فكرة الإصلاح قد بدأت في الدولة العثمانية وبالخصوص في المجال العسكري ثم امتدت لاحقاً إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية<sup>(\*)</sup>، وبعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774 وتوقيعها معاهدة كجك قنطارية، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship لأول مرة في الدولة العثمانية، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهايتها. غير أن هذه الجهود الإصلاحية كانت بطيئة، وبالتالي لم تغلح في إنقاذ الرجل المريض الذي إنتهى بانتهاه الحرب العالمية الأولى.

وفي المنطقة العربية من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في العديد من أقطارها على يد مجموعة من المفكرين العرب (مثل: رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده في مصر، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، وخير الدين التونسي في تونس، وغيرهم)، حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها، أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية.

لقد مثلت أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي، الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم، (مثل نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم من النخبة المستتيرة) الذين لعبوا دوراً بارزاً في تطور الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في إنفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الإستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبة نحو تحقيق الاستقلال، ومنذ الاستقلال (أي منذ نشأة هذه الدول) خضعت معظم الدول العربية لأنظمة تسلطية، جعلتها تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأنظمتها أي مبادرات جدية في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة فيها على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد<sup>(viii)</sup>.

و هو الأمر الذي أدى إلى انفجار الأوضاع (أو ما يطلق عليه الربيع العربي) في العديد من الدول العربية للقضاء على الأنظمة التسلطية وهو ما يحدث في كل من تونس و ليبيا و مصر واليمن و سوريا التي تواصل كفاحها لتحقيق هذا الهدف.

**ثانيا- عوامل الإصلاح :**

**1/ العوامل المتعلقة بمفهوم الإصلاح :**

**- أهداف الإصلاح :**

تمثل أهداف الإصلاح عاملا محددًا لمستقبل الإصلاح السياسي، فإذا كان محور هذه الأهداف حول تطوير النظم السياسية وتفعيلها لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية، و إيجاد حلول ملائمة لها، فإن ذلك سيحدد حجم الإصلاح الذي يجب القيام به والوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيقه، أما إذا كان الهدف هو محاسبة المسؤولين عن السياسة السابقة، وما نتج عنها من سلبيات، فإن ذلك سيرسم بعدا آخر لمضمون الإصلاح وأساليبه و وسائله<sup>(9)</sup>.

ويعد الأسلوب الأول هو الأمثل للدول العربية، لأنه يهتم بالواقع و المستقبل، و تكون مراجعة السياسة السابقة من أجل تجنب الأخطاء التي وقعت و تفادي تكرارها، ضمن السياسة الإصلاحية الجديدة، غير أن هناك من يرى أن القيام بهذه العملية يستلزم حتما مسائلة المسؤولين عن الأخطاء السابقة، لردع من سيحاول الإفساد في المستقبل.

**- سياسات الإصلاح :**

إن تحديد السياسة الملائمة للإصلاح و تحويلها إلى برنامج عمل سياسي تلتزم به المؤسسات السياسية في الدولة يعد أمر مهمًا لتجسيد أهداف الإصلاح، و تختلف هذه السياسات بالإصلاح باختلاف مضامينها وأهدافها، وذلك كما يلي :

**أ/ سياسة الإصلاح المدني:** وتقتضي هذه السياسية الإصلاحية تهيئة المجتمع سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، من خلال تطوير العمليات ذات العلاقة بهذه المتغيرات في المجتمع، والتي من أهمها تطوير العملية التعليمية وتطوير الخطاب الديني والثقافي، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن ونشر الوعي السياسي ، ومثل هذه الإصلاحات تأخذ - في الواقع- زمنا طويلا وهو الأمر الذي يفسح المجال واسعا للقوى المعارضة للإصلاح لإفراغه من محتواه، إلا أن ذلك لا يعني التخلي عن هذا البعد الإصلاحي، بل يستدعي تفعيله من خلال ابتكار أساليب سريعة وفعالة لتجسيده .

**ب/ سياسة الإصلاح المركزي:** تقتضي هذه السياسة الإصلاحية ضرورة أن يبدأ الإصلاح من القمة وصولا إلى أدنى المستويات، ويكون ذلك من خلال إصدار إصلاحات دستورية جديدة وإقرار مجموعة من القوانين المنظمة للعمل السياسي، غير أن هذه السياسة تهمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة، ومثل هذا الأمر يجعل من الإصلاحات ظاهرة شكلية فقط، وغير قائمة على أسس موضوعية .

**ج/ سياسة الإصلاح الاقتصادي:** تقوم سياسة الإصلاح الاقتصادي على فكرة مؤداها أن التطور السياسي الديمقراطي يستند إلى أوضاع اقتصادية، هيئت المجتمع لاستيعاب متطلباته، لأن هذا النوع من الإصلاح يساعد على تلبية احتياجات ضرورية و ملحة لفئة كبيرة من المواطنين ، لذلك فالبداية بتنفيذه يعد بمثابة المدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسي<sup>(10)</sup>.

## - الهيئات السياسية الدافعة للإصلاح

تؤدي الهيئات السياسية الدافعة للإصلاح السياسي دورا كبيرا في تحديد مستقبله لأن توجهاته سوف تتركز إلى حد كبير على أهداف الهيئات الدافعة للإصلاح، ولعل أهم إشكال يطرح في هذا المجال هو: من هي الهيئات التي تتولى عملية الإصلاح؟ هل هي الهيئات الحاكمة أم قوى المجتمع المدني؟ أم هي الهيئتين معا؟ وتعد معرفة الهيئة التي تسعى إلى الإصلاح أمرا مهما لتحديد توجهات الإصلاح وأهدافه، لأن جدية هذه الهيئة وسعيها لتحقيق مصالح عامة -لا ذاتية- هو الذي يجسد الإصلاح المثالي والمنشود.

والملاحظ أن القوى التي تسعى لتحقيق هذا الإصلاح عادة ما تواجه تهميشا ومعارضة من السلطة الحاكمة، أو النخب السياسية الأخرى، ومثل هذا الأمر سيؤدي حتما إلى قلب موازين الإصلاح، ولتقادي مثل هذا الوضع يتعين وضع أرضية مشتركة لتحقيق الوفاق السياسي، بين مختلف هذه النخب السياسية التي تسعى للإصلاح، خاصة وأن هناك العديد من المبادئ التي تشترك فيها مختلف هذه القوى الساعية للإصلاح، كوحدة الإقليم، والأصل المشترك، والدين، واللغة، والواقع والتطلع... إلخ.

## 2/العوامل المتعلقة بنطاق الإصلاح

### - العوامل الداخلية

وتتمثل العوامل الداخلية في المحددات الخاصة بالبيئة السياسية الداخلية للدول، ويمكن إجمالها فيما يلي<sup>(11)</sup>:

**أ/ تراجع سيطرة النظم الاستبدادية:** يكاد يجمع المفكرون السياسيون على أن التحول الديمقراطي مرتبط بتراجع سيطرة النظم الاستبدادية، خاصة مع إدراك هذا النظام من أنه لم يعد هناك سببا لوجوده، وقد كان للثورات الدور الفاعل في الإطاحة بهذه النظم واستئناف مسيرة الإصلاح السياسي.

**ب/الإففتاح السياسي:** يشكل الوعي السياسي والثقافة السياسية دورا فاعلا في عملية التحول السياسي والديمقراطي، ويبرز هذا الدور بوضوح عند إقامة مؤسسات ديمقراطية، من أجل تمكين مختلف القوى السياسية المتواجدة في المجتمع من التعبير والتنظيم والنشاط، وهنا يستطيع المواطن أن يشارك في إدارة وتسيير هذه المؤسسات، وهو ما يدفع إلى القول في هذا المجال على المرء أن يتعلم قيما ديمقراطية جديدة، كأن يصبح مشاركا وعقلانيا وعلمانيا ومتحمسا ومتسامحا<sup>(\*)</sup>.

**ج/النمو الاقتصادي:** اختلف الباحثون بخصوص طبيعة العلاقة بين الديمقراطية ودرجة النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن هذا النمو يؤدي إلى الرقي الاجتماعي، وهذا الأخير يزيد من الوعي السياسي ويؤدي إلى التحول الديمقراطي، في حين يرى البعض الآخر أنه لا توجد علاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية .

والجدير بالملاحظة، أن التنمية المستدامة، ما تزال تمثل المطلب الأول لإستتباب الأمن، الذي يعد بدوره قاعدة أساسية لبناء التوافق الاجتماعي والتعاون من أجل بناء المواطنة الحقيقية، التي تساهم في عملية الإصلاح التي تتسم بالإستمرارية.

### - العوامل الخارجية

يأتي تأثير العامل الخارجي بصفة لاحقة في عملية الإصلاح السياسي ويتضح البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في ما يلي :

اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تشجع على الديمقراطية، وذلك من خلال المبادرة بدعم الدول التي تريد إجراء إنتخابات حرة، وذلك بتقديم مساعدات تقنية لإنشاء وتعزيز لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات، وتشجيع مبادئ الشفافية و مكافحة الفساد، وتعزيز دور المجتمع المدني عن طريق زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواطن ووسائل الإعلام، كما قدمت مبادرات موازية من خلال دعوتها دول الشرق الأوسط إلى إقامة شراكة للقضاء على الإرهاب، والعمل على نشر الديمقراطية، والتركيز على تحقيق الأمن في المنطقة، غير أن هذه المبادرات الخارجية وإن كانت تدعو إلى الإصلاح الشامل، إلا أنها تعطي الأولوية للإصلاح السياسي خدمة لمصالحها<sup>(12)</sup>.

والملاحظ أن نتائج هذه السياسة الإصلاحية تبدو مخيبة للأمل ولا أدل على ذلك مما حدث في العراق، ويحدث في أكثر من تجربة خضعت لمثل هذه السياسات التي أشرفت عليها هذه الدول والمنظمات، والتي لم يراع فيها الظروف الخاصة بالمناطق التي تعرضت لمثل هذه التجارب.

### ثالثاً: آليات الإصلاح

#### بناء مجتمع مدني قوي

ويكون ذلك من خلال إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية المبدأ الأساسي وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية، التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق والحريات الدستورية مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، بدءاً بإقامة سلطة تشريعية مستقلة ومؤسسة بواسطة إنتخابات حرة و نزاهة، وسلطة قضائية مستقلة، وحكومة خاضعة للرقابة الدستورية والشعبية، وتشكيل أحزاب سياسية بكل تنوعاتها الفكرية، مما يؤدي إلى إقامة أطر فعالة عامة ووطنية بهدف إعادة هيكلة بناء الفكر السياسي، التي تعد أساساً لبناء القوى السياسية والاجتماعية في الدولة<sup>(13)</sup>.

#### وجود إطارات قيادية سياسية لإدارة عملية الإصلاح

يعتبر وجود قيادات ميدانية فعالة ومناسبة مطلباً أساسياً (خاصة إذا أثبتنا حاجة الشعوب إلى قيادات سياسية قادرة على التعبئة والتأطير) لتقديم اقتراحات وسبل إجرائية وجريئة وتكوين قيادات طلائعية تكسب ثقة الجماهير وتسعى للحفاظ على الإستمرارية.

ومن أجل تجسيد سياسات الإصلاح لا بد من وجود قيادات سياسية ووطنية تتبنى هذه التوجهات، وقادرة على إطلاق روح الوطنية والسعي إلى تثبيتها، عن طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح، لأنه كلما زادت شرعيتها وتبنيها والدفاع عنها<sup>(14)</sup>.

#### إصلاح المؤسسات السياسية

لقد أدى ارتباط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في السلطات الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلاً عن الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، إلى ضرورة إصلاح هذه المؤسسات باستمرار، وذلك لضمان أدائها الديمقراطي السليم، وهو الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الإستثناء، مهما كانت مبررات هذا الإستثناء ودواعيه<sup>(15)</sup>.

## - آثار ونتائج الإصلاح

تظهر آثار الإصلاحات ونتائجها، تختلف في الواقع- باختلاف الظروف التي تتم في ظلها، وكذلك باختلاف الأهداف والغايات التي تسعى الحركات والقيادات الإصلاحية إلى تحقيقها، كما أنه من الصعوبة الإحاطة التامة بآثارها ونتائجها، وبالخصوص إذا كانت عملية الإصلاح ما تزال مستمرة، وبالتالي من المبكر الحكم عليها، فقد يكون التاريخ هو صاحب السلطة في الحكم والتقييم على مثل هذه المسارات، وعلى فعاليات صنعته في الحاضر<sup>(16)</sup>.

ومن المعلوم، فإن التغييرات الإصلاحية و الأفكار الجديدة مثلما ستلقى مقاومة في البداية من بعض الفئات، فإنها ستجد أيضا تأييدا من فئات أخرى، والإصلاح الناجح هو الإصلاح الذي يتمكن من إيجاد فئات متمسكة به، وتتاضل من أجل استمراريته ويساهم في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني.

وبالمقابل قد يتم التراجع عن الإصلاح عندما يتم إبعاد المنادين به، والذين تبنوه كبرنامج عمل في دولهم، سواء بالإطاحة بهم من القيادة أو بوقوع شعوبهم في حالة من عدم الاستقرار.

ومثال ذلك الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قام بها السلفادور اليندي في تشيلي سنة 1970 والتي كانت محل تأييد وترحيب فئات واسعة من الشعب التشيلي، إلا أنه بعد فترة قصيرة تمت الإطاحة بسلفادور اليندي والتراجع عن الإصلاحات التي تبناها وحل نظام تسلطي محل النظام الديمقراطي .

## الخاتمة :

إن عملية الإصلاح لا تحدث في فراغ، ولا تكون لمجرد وجود رغبة في التغيير، بل أنها تستلزم من توافر بيئة مناسبة وظروف موضوعية تدفع للإصلاح، ونجاح عملية الإصلاح و تجسيد أهدافه، وهو ما يتطلب وجود عوامل ومحددات أساسية، كما يجب أن يتم وفقا لإجراءات وخطوات مدروسة، ولقد تبين أن إجمال هذه المحددات والإجراءات يكمن في: مبدأ الإصلاح الدستوري والتشريعي بما يتماشى مع متطلبات المبادئ الديمقراطية ووضع ضمانات لتجسيد مبدأ الفصل بين السلطات و مبدأ التداول على السلطة، وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي.

وموازاة لذلك العمل على تحرير الصحافة ووسائل الإعلام وضبط نشاطها بما يراعي مظاهر الخصوصية والمبادئ الوطنية للدولة باعتبار أن هذا التحرير والالتزام يعد من أهم دعائم النظام الديمقراطي، الذي يضمن بدوره إطلاق حريات تشكيل الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي في إطار الدستور والقانون، وفتح مجالات التشغيل والابتكار للشباب وللطاقات المبدعة باعتبار أنها القوى الحقيقية للتغيير المنشود.

## الهوامش :

- (1) سورة البقرة الآية 11 .
- (2) سورة القصص الآية، 19 .
- (3) د/ محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي دراسة نظرية ، [www.dash.com](http://www.dash.com)
- (4) محمد تريكي بني سلامة، المرجع نفسه.
- (5) حسني بوديار، الوجيز في القانون الدستوري، دار العلوم للنشر، عنابة، 2003، ص97.
- (6) حسني بوديار، المرجع نفسه، ص 97. وأنظر : د/ عمار عوابدي، قيم ثورة أول نوفمبر ونظام الحكم الوطني الراشد، مجلة الفكر البرلماني، العدد السابع، ديسمبر 2004، ص19.
- (\*) فكرة الإصلاح السياسي ليست بالفكرة الحديثة، حيث نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان كأفلاطون وأرسطو العديد من الأفكار الإصلاحية كالعادلة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها.<sup>(7)</sup> - محمد تريكي بني سلامة، مرجع سبق ذكره.

- (\*) في سنة 1839 أصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماً عرف «بالتنظيمات الخيرية»، والتي أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية ، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876 والذي تم بموجبه إنشاء برلمان مُثل فيه المسلمين والمسيحيون واليهود.
- (8) د/ ريم محمد موسى، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلادلفيا.
- (9) د/ ريم محمد موسى، المرجع نفسه.
- (10) د/ شادية فتحي إبراهيم، محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006 ، ص 520.
- (11) د/محمد تريكي بني سلامة، مرجع سبق ذكره.
- (12) منتدى الإصلاح العربي. [www.bibalix.org](http://www.bibalix.org) تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/02/24.
- (13) محمد محمود السيد، الإصلاح السياسي، مجلة الحوار المتمدن [www.alhiwar.com](http://www.alhiwar.com) تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/02/12 .
- (14) محمد تريكي بني سلامة ، المرجع السابق.
- (15) منتدى الإصلاح العربي، مرجع سبق ذكره.
- (16) د/ محمد سعد أبو عامود، مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة، 2006 ، ص 546.
-